المجلس العسكري يكلّف الجنزوري تشكيل حكومة مصرية جديدة

شباب التحرير رفضوا تعيينه

المشير طنطاوي مع كمال الجنزوري خلال تكليفه برئاسة الحكومة امس... أ.ف.ب

أكدت مصادر مطلعة لـ"العربية" أن المشير حسين طنطاوي القائد العام ورئيس المجلس العسكري، كلف رسميا الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء الأسبق، برئاسة حكومة الإنقاذ الوطني.

وكان المشير طنطاوي قد استقبل الجنزورى، واتفق معه على جميع تفاصيل مهمة إسناد رئاسة الحكومة له.

□ **القاهرة/ سي ان ان**

وكانت وسائل إعلامية مصرية خاصة قد قالت الخميس إن المجلس العسكري كلف الجنزوري (٧٩ عاما) بتشكيل حكومة جديدة خلفا لوزارة عصام شرف التي استقالت مطلع الأسبوع تحت ضغط تظاهرات الشباب في ميدان التحرير.

وشغل الجنزوري منصب رئيس الوزراء ما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ قبل أن يغضب عليه الرئيس المصري السابق حسني مبارك ويقيله بشكل اعتبرته الصحف المصرية آنذاك مهينا.

وقبل أن يتولى رئاسة الوزارة العام ١٩٩٦ كان الجنزوري، الحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميتشيغن الأميركية، وزيرا للتخطيط.

والتزم الجنزوري الصمت منذ تركه رئاسة الوزراء حتى قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير التي أطاحت مبارك ورفض الإدلاء بأية أحاديث صحافية ولم يكشف عن أسباب الخلاف بينَه وبين مبارك.

وفي أول حديث صحافي له بعد إسقاط مبارك في شباط/فبراير الماضي، سئل عن أسباب خلافه مع الرئيس السابق فاكتفى بالقول إنه "يؤمن بأن رئيس الوزراء يجب ألا يستأذن من رئيس الجمهورية عند اتخاذ القرارات، وكذلك الوزير يجب ألا يستأذن من رئيس الوزراء، ولكنهما يحاسبان على قراريهما بعد ذلك"، مضيفا أنه كان "رئيس وزراء حقيقي، وليس مجرد سكرتير للرئيس".

وفي أول رد فعل على قرار تعيين الجنزوري رئيساً للحكومة الجديدة، هتف الشباب المصري في ميدان التحرير بـ"لا موسى ولا الجنزوري قومي يا مصر ثوري ثوري".

وأشارت صحيفة "التحرير" المصرية إلى أن شباب التحرير أكدوا أن المجلس العسكري مازال يصر على موقفه في اختيار مجموعة من السياسيين الذين ينتمون إلى عصر مبارك، والذين لديهم استعداد ألا يصارحوا الشعب بالحقيقة، وأن يقبلوا بمناصب منقوصة الصلاحيات ليكونوا نموذجاً ممتدا لعصام شرف رئيس الوزراء المستقيل.

وأكد الشباب أنه لا يمكن أن يتراجعوا عن الميدان أو يفضوا اعتصامهم إلا عبر تكليف حكومة إنقاذ وطني لها الصلاحيات كافة، واستبعاد المجلس العسكري عن السياسة نهائيا، مؤكدين أنهم على استعداد للاعتصام إلى ما لا نهاية، وأن مليونية الغد ستكون ردا على العسكري فيما يريد الذهاب إليه، وطالبوا المجلس العسكري بأن يسلم السلطة فورا لأنه من الواضح من اختياراته أنه لا يريد تنفيذ مطالب الشعب، وفق ما عبروا عنه.

البيت الأبيض يدعو المجلس العسكري لنقل السلطة للمدنيين بأسرع وقت

من جانب آخر طالب البيت الأبيض، اليوم الجمعة، المجلس العسكري الحاكم في مصر، بنقل السلطة إلى حكومة مدنية "بشكل عادل وشامل" على أن يجرى ذلك "في أسرع وقت ممكن".

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض، جاى كارنى، في بيانه "الأهم هو أننا نعتقد أن النقل الكامل للسلطة إلى حكومة مدنية يتعين أن يجرى بشكل عادل وشامل، ويلبى التطلعات المشروعة للشعب المصري، في أسرع وقت ممكن"، مضيفا أن الولايات المتحدة "تعرب عن أسفها العميق لفقد أرواح خلال الاحتجاجات التي جرت مؤخرا، وتحث السلطات المصرية على إجراء تحقيق مستقل في ملابسات تلك الوفيات"، إلا أنه قال إن الوضع في مصر يتطلب "حلا جذريا يتوصل إليه المصريون" ويتفق والمبادئ العالمية.

وذكر البيان الأميركي "تعتقد الولايات المتحدة بشدة أنه يتعين منح الحكومة المصرية الجديدة سلطة حقيقية فورًا"، مضيفًا "نعتقد بضرورة مواصلة انتقال مصر نحو الديمقراطية، مع إجراء الانتخابات سريعا واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان الأمن والحيلولة دون الترهيب"، مؤكدا أن بلاده "ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب المصري بينما يبنى ديمقراطية على مستوى تاريخ مصر العظيم".

طبيب سيف الإسلام القذّافي يقرر بتر أصابعه لإصابتها الخطيرة

□ **طرابلس/ رويترز**

ذكرت وكالة "رويترز" أن سيف الإسلام، نجل العقيد الراحل معمر القذّافي، يحتاج إلى عملية جراحية لإزالة أنسجة أصابتها الغرغرينا في إصبعين من يده اليمنى، لكن ثوار بلدة الزلتان الذين يحتجزونه يرفضون نقله إلى مستشفى خوفا على حياته.

ونقلت "رويترز" عن الطبيب الأوكراني الذي قام بفحص سيف الإسلام قبل ثلاثة أيام قوله أنه "يحتاج إلي جراحة لإزالة أنسجة أصابتها الغرغرينا في إصبعين من يده اليمنى، وأنه إذا لم تجر الجراحة فقد يصاب بمرض خطير".

وقال أندريه موراخوفسكي، وهو طبيب أوكراني المولد يعمل في الزنتان، البلدة المعتقل فيها سيف الإسلام، بعد أن قام بعلاجه قبل ثلاثة أيام: "هذا الجرح ليس في حالة جيدة ويحتاج إلي بتر".

وظهر سيف الإسلام وقد وضع ضمادات حول ثلاثة أصابع يقول إنها أصيبت أثناء ضربة جوية لحلف شمال الأطلسي قبل أسابيع، ولم تتكشف المزيد من التفاصيل عن حالة أصابعه، وهي تحتاج إلى جراحة، لكن الإبهام والسبابة أصيبتا بتهتك شديد ويخرج منهما الصديد ويحتاجان لتدخل جراحي.

وعندما بثت صورة لسيف الإسلام وقد ظهرت ضمادات حول أصابعه اعتقد كثير من الليبيين أن المقاتلين الذين اعتقلوه عمدوا إلى بتر أصابعه عقابا له على تعليقاته التلفزيونية التي ظهر فيها وهو يهدد المعارضين للقذافي ملوحا واعتقل مقاتلون من منطقة الجبل الغربي سيف الإسلام في الصحراء في جنوب ليبيا يوم السبت الماضي ونقلوه بطائرة إلى معقلهم في الزنتان، حيث يجري احتجازه لحين تسليمه إلى الحكومة المؤقتة في البلاد.

وقال موراخوفسكي إن الإصبع الوسطى في يد سيف الإسلام لا تحتاج إلى جراحة، لكن الإبهام والسبابة أصيبتا بتهتك شديد ويخرج منهما الصديد ويحتاجان لتدخل جراحي.

وعندما بثت صورة لسيف الإسلام وقد ظهرت ضمادات حول أصابعه اعتقد كثير من الليبيين أن المقاتلين الذين اعتقلوه عمدوا إلى بتر أصابعه عقابا له على تعليقاته التلفزيونية التي ظهر فيها وهو يهدد المعارضين للقذافي ملوحا لهم بأصابعه. لكن موراخوفسكي قال إن الجروح تتناسب مع إصابة ناتجة عن "نوع من الانفجار".

وأضاف أن التدخل الجراحي المطلوب بسيط نسبيا ويمكن إجراؤه في الزنتان تحت تخدير موضعي لكن المقاتلين في البلدة يخشون أن يحاول أحد ما قتل سيف الإسلام إذا أخذوه إلى المستشفى.

انتهاء مهلة الجامعة العربية لسوريا حول توقيع بروتوكول المراقبين.. ودمشق لم ترد

□ **القاهرة/ رويترز**

أكد دبلوماسي عربي أن المهلة التي منحتها الجامعة العربية لسوريا لتوقيع بروتوكول نشر المراقبين، انتهت في الساعة ١١،٠٠ صباحا بتوقيت غرينتش أمس الجمعة من دون الحصول على رد من دمشق، وهو ما يجعل مسألة فرض العقوبات مطروحة، نقلا عن فرانس برس.

وقال الدبلوماسي "حتى الآن، لم نتلق أي رد من الحكومة السورية". وميدانيا، أعلنت لجان التنسيق المحلية سقوط ٦ قتلى برصاص الأمن في سوريا اليوم الجمعة.

ونشبت تظاهرات في حمص ودير الزور دعا إليها ناشطون سوريون اليوم الجمعة في ما أطلقوا عليه "جمعة الجيش الحر يحميني"، دعما منهم للجنود الذين انشقوا عن الجيش السوري وانضموا إلى "الجيش السوري الحر"، الذي تزايدت في الآونة الأخيرة هجماته على القوات الحكومية.

ونشر الناشطون على صفحتهم على موقع فيسبوك "الثورة السورية ضد بشار الأسد ٢٠١١" دعوة للتظاهر في "جمعة الجيش السوري يحميني"، وذيلوا الدعوة بعبارة "الجيش الحر يحمي ثورتي السلمية".

وتتحدث أوساط المعارضة السورية عن حدوث انشقاقات في الجيش النظامي السوري إثر استخدام السلطات السورية العنف في قمع الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في البلاد منذ منتصف آذار/مارس الماضي، ما أسفر عن سقوط أكثر من ٣٥٠٠ قتيل، بحسب آخر حصيلة للأمم المتحدة.

من جهتها، تتهم السلطات السورية "عصابات إرهابية مسلحة" بارتكاب أعمال عنف في البلاد.

قالت لجان التنسيق المحلية التي تنظم وتتابع الاحتجاجات في سوريا، إن ما لا يقل عن ٣٥ شخصا لقوا حتفهم يوم الخميس في اشتباكات مع قوات الأمن.

وأشارت اللجان إلى أن حملات من المداهمات والاعتقالات تجري أيضا في ضاحية دمر في دمشق، وحي قلعة المضيق في حماة، ومدينة بانياس.

وقد لقي ١١ جنديا منشقا على الأقل مصرعهم الخميس الماضي، وجرح أربعة آخرون، برصاص الجيش السوري النظامي خلال اشتباكات وقعت على المشارف الغربية لمدينة حمص، وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتأتي الأنباء هذه في وقت أمهلت فيه الجامعة العربية في ختام اجتماع على مستوى وزراء الخارجية يوم الخميس الماضي، السلطات السورية ٤٨ ساعة لتوقيع بروتوكول يسمح بدخول مراقبين إلى أراضيها، قبل المضي قدما في فرض عقوبات اقتصادية على دمشق.

ودعا مجلس الجامعة العربية دمشق إلى "التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني إضافة إلى مهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والمقرر ذهابها إلى سوريا وفقا لصيغة تم اعتمادها من قبل المجلس في العاصمة المغربية الرباط."

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن "المجلس دعا الحكومة السورية وأطياف المعارضة إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني وفقا لما تضمنته المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية."

وأكد المجلس أنه "في حال عدم توقيع الحكومة السورية على قرار الجامعة العربية أو إخلالها بالالتزامات الخاصة به والتي تتضمن إيقاف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين، فإنه من المقرر أن يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية اليوم السبت للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سوريا."

وتشير الأرقام الرسمية للأمم المتحدة إلى أن عدد القتلى في سوريا تجاوز ٣٥٠٠ قتيل في حين أن الرواية السورية تقول إن الأعداد لا تتعدى المئات معظمهم من الجيش السوري في تصريحات وصفت بالهزلية.

استمرار التظاهرات المناوئة للرئيس بشار الاسد... أ.ف.ب

اختتام محادثات عباس ومشعل من دون تقدم ملموس

القاهرة/ أ.ف.ب

اختتم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، اجتماعا في القاهرة الخميس الماضي، هدف إلى المضي قدما في المصالحة الوطنية، غير أن الاجتماع لم تصدر عنه انفراجة.

وهذا هو اللقاء الأول بين الطرفين منذ نحو ستة اشهر عندما التقى عباس ومشعل في القاهرة في مايو/أيار الماضي واتفقا على تشكيل حكومة موحدة، وإجراء انتخابات جديدة حدد موعدها في مايو/أيار ٢٠١٢.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية إن كلا من مفوض العلاقات الوطنية في اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد، وعضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق، اتفقا على عقد لقاءات استكمالية الشهر المقبل لتطبيق اتفاق المصالحة.

ونقلت الوكالة عن الأحمد قوله إن اللقاء الذي جمع عباس ومشعل تضمن "مناقشة جميع بنود اتفاق المصالحة الموقع في ٥ أيار الماضي، والمتمثلة بـ: منظمة التحرير، وتشكيل الحكومة، والانتخابات، والمصالحة المجتمعية، وإعادة توحيد المؤسسات الأمنية والمدنية."

وأضاف "بالنسبة لموضوع الحكومة تم النقاش في الموضوع وتم الاتفاق على مواصلة المشاورات سواء بين حركتي فتح وحماس وبمتابعة من الرئيس، لذلك سيعقد لقاء آخر بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي في حركة حماس خالد مشعل حول هذا الموضوع، و المواضيع الأخرى كافة."

وأوضح أنه "تم الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هياكل منظمة التحرير القيادية التي أصطلح عليها الإطار القيادي المؤقت وفق إعلان القاهرة ٢٠٠٥، وسيتم هذا الاجتماع في القاهرة بالثاني والعشرين من الشهر المقبل."

من جهته، اعتبر عزت الرشق اللقاء بين الرئيس ومشعل بأنه "كان إيجابيا وشفافا وصريحا، وتم مناقشة مختلف القضايا المدرجة على جدول الأعمال ومسائل عديدة تهم القضية الفلسطينية."

وقال، وفقا للوكالة الفلسطينية "هذا اللقاء بهذا الشكل يدشن لمرحلة جديدة من حياة الشعب الفلسطيني، مرحلة لا انقسام فيها، وعنوانها الوحدة، والقضايا التي طرحت اليوم جرى التوافق عليها، والموضوع السياسي كان أساسيا في النقاش وبحث بعمق، وتم تقييم الوضع السياسي في ظل انسداد أفق التسوية، ووجود حكومة متطرفة في إسرائيل وانحياز أميركي صارخ."

وأضاف "أهم شيء في هذا اللقاء أن ما اتفقنا عليه في شهر أيار الماضي اتفق الآن على ترجمته على الأرض، والمواطن الفلسطيني والأمة العربية، والعالم بأسره سيلمس خطوات حقيقية على الأرض."

وحول ما تم الاتفاق عليه في موضوع الحكومة، قال الرشق "تم البحث في هذا الموضوع، وصحيح أننا لم نعلن عن الحكومة الجديدة هذا اليوم لكننا تفاهمنا حول عدد من الترتيبات، وسيتم التواصل في النقاش لبحث هذا الموضوع، لنعرض الأمر على اللقاء الذي يضم كل الفصائل المشاركة في الحوار بالعشرين من الشهر المقبل بالقاهرة."

وأوضح أن "تطبيق الاتفاق الخاص بالإفراج عن المعتقلين يساعد في خلق أجواء إيجابية على الأرض،" مشيرا إلى أن "حركتي فتح وحماس اتفقتا على أن تجري الانتخابات في موعدها، وأن لا يتم مناقشة أي تأجيل لها."

في الحدث

▪ حازم مبيضين

اتفاق القاهرة إيجابي.. ولكن

جاء الإعلان عن بدء شراكة فلسطينية جديدة، بعد اجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، كخطوة مكملة لاتفاقات سابقة تعثر تنفيذها منذ أكثر من ستة أشهر، وليؤكد ضرورة عمل الفلسطينيين جميعاً كشركاء بمسؤولية واحدة، وفتح صفحة جديدة كبيرة حقيقية من الشراكة بكل ما يتعلق بالبيت الفلسطيني، وإذا كان البعض ينظر إلى اتفاق القاهرة باعتباره مجرد حلقة في ملف المصالحة الوطنية، يستهدف ترتيبات داخلية تتعلق بتقاسم المواقع، فإننا ننظر إليه على وقع توقيته، المتزامن مع الضغوط الهائلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، سواء انتمى لفتح أو حماس.

تتعرض السلطة الفلسطينية إلى حملة ضغط إسرائيلية أميركية هائلة، تتبدى مظاهرها في تجميد العائدات الخاصة بالسلطة الفلسطينية، للضغط عليها اقتصادياً، للانصياع لشروط حكومة نتنياهو بالعودة إلى التفاوض العبثي، إضافة إلى التهديد الفج لرئيسها، بالمفاضلة بين العلاقة مع دولة الاحتلال أو حماس، ويقيناً أن الرئيس الفلسطيني حين يقيم علاقة من أي شكل مع الدولة العبرية، فإنه يفعل ذلك مكرهاً ومظطراً، أما علاقته مع فصيل معارض من أبناء شعبه، فواجب يمليه عليه موقعه، ذلك أن محمود عباس اليوم هو رئيس كل الفلسطينيين، امتثالاً لنتائج صندوق الاقتراع الذي حمله إلى هذا الموقع.

حماس بدورها تتعرض لضغوط بسبب الحصار المفروض على المنطقة التي تتفرد بإدارتها، وما ينجم عن ذلك من نتائج يتحملها المواطن في قطاع غزة، إضافة إلى وضع مكتبها السياسي، وهو ما يزال مقيماً في دمشق، رغم أن الحركة الأم ونعني بذلك تنظيم الإخوان المسلمين يشارك أو يقود حركة احتجاج تتسع يومياً في سورية، ما يفرض على حماس اتخاذ موقف ما زالت تؤجله، ويعفيها الإخوان من تبعاته بسبب ظروفها، وعدم توصلها إلى اتفاق مع أي دولة عربية على استضافة أفراد ذلك المكتب وتحمل التبعات الناجمة عن ذلك.

لا يعني ذلك أن اتفاق القاهرة ناجم فقط عن هذه الظروف، وهو بالتأكيد يعتبر تطبيقاً لمطالب الجماهير الفلسطينية، التي تعتبر المصالحة الوطنية طوق نجاتها من كل المؤامرات التي تحاك لتصفية القضية، لكن على المراقب أن لا يغفل تلك الظروف، شريطة أن لا يعتبرها الدافع الوحيد، فالأصل أن لا تكون الخلافات السياسية بين أي فصيلين على الساحة الفلسطينية سبباً في الوصول إلى نتائج كالتي نراها اليوم، والأصل أن يظل التنافس محصوراً في إطار من يقدم الأفضل للشعب وقضيته، والأصل أن يلتزم الجميع بنتائج صناديق الاقتراع المعبرة عن الإرادة الشعبية، وهذا ما فعله الرئيس محمود عباس، حين تجاوز كل الضغوط وكلف حماس بتشكيل الحكومة، عقب فوزها بانتخابات المجلس التشريعي.

نعرف أن الشيطان يكمن في التفاصيل، وأن اتفاق القاهرة الأخير يحتاج إلى جهد كل المخلصين لوضعه موضع التنفيذ، وأن الخطوة الأولى تتعلق بتسمية رئيس جديد للوزراء، وإذا كانت حماس تواصل رفضها تسمية سلام فياض للموقع، فإن الرجل زاهد فيه، رغم نجاحه في العبور من محطات عديدة، كان مستحيلاً على غيره عبورها، ورغم أن نزاهته ومهنيته تمنحانه الأفضلية عند المانحين الدوليين، الذين نعتقد بضرورة استمرار تمويلهم المالي للسلطة، إلا إن كان لدى حماس مصادر تمويل غير مشروطة باعتماد سياسات معينة، يتم تجييرها لمصلحة قوى إقليمية، تعتمد عليها لتسيير أمور البلاد والعباد.

في كل الأحوال فإن المصلحة تقضي بالبناء الإيجابي المتراكم على اتفاق القاهرة، لأن الظروف المترافقة مع ربيع العرب، وانشغال الجميع عن القضية الفلسطينية لا يسمح بغير ذلك، ولأن على الفلسطينيين التمسك بوحدتهم لمواجهة كل الضغوط والمؤامرات وصولاً إلى إنشاء دولتهم، وذلك هو الهدف الأسمى الذي يجب على الجميع السعي لتحقيقه.